دور المرجعية في حفظ وترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د. فراس عبد الكريم محمد علي
كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين

تأتي أهمية هذه الدراسة لبلد مثل العراق ولشخصية محورية مثل المرجعية الدينية من كونها أحد اهم الركائز التي ساهمت في تنظيم تأسيس النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣. فعملية إعادة رسم ملامح الدولة بمؤسساتها ونظامها السياسي والقانوني ليس بالشيء الهين، لاسيما ان عوامل التغيير صاحبتها تدخلات داخلية وخارجية وانفلات أمني واجتماعي ولدَّ صعوبة إيجاد نظام مستقر، هنا نلحظ دور المرجعية في تأسيس النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ وفي كيفية التعامل مع الاحتلال واسهامات المرجعية الدينية في الانتخابات وكتابة الدستور والإصلاح المجتمعي وصولاً الى دور المرجعية الدينية في الوحدة الوطنية العراقية.

Summery

The supreme religious authority played vital role in establishing new political system after 2003, especially since the rebuilding of new state with its institution and legal and political system not an easy task, Since this process has took place in difficult circumstances, like internal and external interventions and complete chaos. Accordingly, the Article highlighted the role of supreme religious authority in establishing new political system, dealing with occupation administration, election, drafting new constitution, social reform and national unity.

الكلمات المفتاحية: المرجعية الدينية –العملية السياسية–العراق–الادوار السياسية

المقدمة

عاصرت الدولة العراقية الحديثة في نشأتها الكثير من الاحداث والتحولات والمتغيرات، فأثر مجمل ذلك في بنيتها وتكوينها سياسياً واجتماعياً، ولم تكن اغلب ظروف ولادة انظمة الحكم التي تعاقبت بعد النظام الملكي ظروفاً طبيعية، ولعل السمة الغالبة عليها هي نشأة معظمها نتيجة الانقلابات والحروب والتدخلات الاجنبية.

كان لمراجع الدين ووجهاء المدن وزعماء القبائل دور محوري في التصدي للأخطاء وتصويب الامور لصالح بناء دولة عراقية ذات سيادة واستقلال، ولكن اختلال توازن القوى الداخلية والخارجية تسبب في تغيير مسار بناء الدولة في محطات كثيرة جميعها لم تكن ذات جوهر ديمقراطي، بل ممارسات ديمقراطية شكلية ادت الى وضع سلطة الدولة في يد احزاب وافراد.

تعرضت الدولة في بدايات التغيير وتشكيل النظام السياسي الجديد الى تصدعات وخلل في هيكلتها وادارتها، وهنا ومنذ اللحظات الاولى لسقوط النظام السابق في ٩ نيسان ٢٠٠٣، ظهر دور المرجعية الدينية في ملء الفراغ في ادارة الدولة، حيث ساهمت في الحفاظ على الاستقرار المجتمعي ومنع السلب والنهب والثأر وتدمير البنى التحتية، فكانت امام مهمة كبيرة استطاعت ببعدها الروحي ان تحقق نجاحات كبيرة فيها.

وهكذا اتجهت الانظار داخلياً وخارجياً الى المرجع الديني الاعلى السيد علي السيستاني الذي مثلت بياناته وفتاواه تحدياً فكرياً وسياسياً للمشاريع الغربية ومؤيديها الذين كانوا يخططون لشكل ومضمون للدولة يختلف عما تبنته المرجعية الرشيدة والذي غير به التوازنات واجهض مشاريع الديمقراطية الصورية التي اريد تطبيقها في العراق.

اهمية الدراسة

تنبع اهمية هذه الدراسة في محاولتها تقديم تقييم موضوعي وحيادي لدور المرجعية الدينية بعد عام ٢٠٠٣ في حفظ وترشيد العملية السياسية واسهاماتها في وضع ملامح العملية

السياسية والمنظومة الفكرية وفق منهجية معاصرة وتحديد اليات تعاملها مع مجمل الاحداث والمتغيرات التي رافقت العملية السياسية.

اشكالية الدراسة

تدور اشكالية الدراسة حول سؤال محوري مفاده: هل ان الاسهامات السياسية للمرجعية الدينية في الحياة السياسية العراقية ذات تأثير ايجابي واضح في تكوين وحفظ النظام السياسي الجديد؟

فرضية الدراسة

ان الاسهامات السياسية للمرجعية الدينية في الحياة السياسية العراقية تعبر عن تأسيس دولة عصرية لا تتجاوز الاسلام وتحترم التعددية وتقر بالتنوع وتسهم في قيام سلطة القانون والمؤسسات.

منهجية الدراسة

للتحقق من هذه الفرضية وبسبب طبيعة هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي وبحسب حاجة كل جزء من الدراسة. وبهذا تعالج الدراسة من خلال ثلاث محاور اساسية حيث يعالج في

المحور الاول: نشأة المرجعية وتطور ادوارها السياسية.

المحور الثاني: تطور العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المحور الثالث: اسهامات المرجعية الدينية في ترشيد العملية السياسية.

أولاً/ نشأة المرجعية وتطور ادوارها السياسية

١. المرجعية والنشأة: المعنى العام

تقع السلطة الدينية في المذهب الشيعي، بالمعنى التراتبي، بالمرجعية ويشير هذا المصطلح الى مجموعة الهيئات الفقهية العليا التي تجوز السلطة الحضرية لتفسير الشريعة الاسلامية، فبعد الغيبة، كانت المؤسسة المرجعية تتجه نحو نمط جديد من التركيب القيادي يختلف ذاتياً وهيكلياً

عن مرحلة ما قبل الغيبة. فالقيادة التي كانت منحصرة في شخص الامام المعصوم عليه السلام كانت تمثل قيادة عامة تشمل جميع ميادين الحياة، وكانت تمثل قمة الهرم في تركيبة المؤسسة الدينية. فلا مشاركة لموقع الامام المعصوم ولا منافسة على مهامه ولا اعتراض على رأيه. لان المسلمون الشيعة الامامية يعتقدون بوجود امام واحد في عصره، معصوم عن الخطأ وان قوله وفعله حجة لا يمكن الرد عليه (١) .

انتقلت القيادة الى الفقهاء الذين الزم الامام الغائب شيعته بالرجوع اليهم لسد الفراغ الذي تركته غيبته، بدأ الناس بالذهاب الى الفقهاء ليستفتوهم في شؤونهم التي تخص دينهم ودنياهم. باعتبار ان الفقيه الجامع للشرائط هو نائب عن الامام الغائب، فقد جاء عن الامام العسكري (عليه السلام) قوله: (فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مخالفاً لهواه مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام ان يقلدوه).

من هنا بدأ التحول الجديد في الجهاز القيادي للمرجعية وراح يبلور نفسه في نمط جديد لم يكن ممكناً في الفترات السابقة، اصبح الفقهاء هم الامتداد الطبيعي لخط الامامة وعلى الناس ان يرجعوا اليهم في شؤون الدين والدنيا، وصار بإمكان اي فرد مؤمن ان يتبوأ رتبة النيابة عن الامام اذ استطاع ان يحصل على القدر المطلوب من الفقه واصوله والحديث في قواعده وما يتعلق بها من مستلزمات ومقدمات، وتوفرت فيع الشرائط والمواصفات من ورع وتقوى وكفاءة(٢).

ثم بدأت عملية اتصال الفقيه المجتهد بالقواعد الشعبية، حيث راح المجتهد يبادر بأرسال وكلاء عنه الى مختلف المناطق ينقلون رأيه في المسائل التي تهم الناس، من هنا بدأت ملامح الجهاز المرجعي تتشكل بالتدريج.

واستمر تطور دور المرجعية حتى وصل الى مرحلة التمركز والاستقطاب، حيث برزت مرجعيات كبرى غطت مساحات واسعة من العالم الاسلامي، ولعل في طليعة الفقهاء في هذا

الطور هو الشيخ ((جعفر كاشف الغطاء)) المتوفي عام ١٢٢٨ هـ ، فقد امتدت مرجعيته الى اغلب الشيعة في العالم الاسلامي (٣).

ثم تطور دور المرجعية الى قيادة الامة في صراعها مع الاستعمار والقوى الاجنبية التي غزت بلاد المسلمين، فتصدى مراجع الدين الى الكثير من القضايا المصيرية للامة وخاضوا معارك حاسمة ضد الغزاة المستعمرين في العراق والشام وايران.

فالمرجعية الدينية هي منصب ديني يرجع اليه الناس لمعرفة الاحكام الشرعية والحوادث المستجدة، ويؤمن الشيعة ان المرجعية تثبت بالدليل الشرعي، اما في من يتصدى لها فقد ترك المجال لكل من تنطبق عليه شروط اهمها الاعلمية والتقوى، وبهذا يتصدى لمنصب المرجعية في كل مرحلة مجموعة من العلماء، ويبقى لكل واحد منهم اجتهاده وطريقته في التصدي، وينفرد من بينهم ايضاً مرجع يسمى المرجع الاعلى الذي تناط به المسؤوليات الكبرى كرعاية الناس والعلم وغيرها (٤).

وابرز ما تتميز به المرجعية هو البعد العلمي والزهد في الدنيا والحكمة، وهذا ما جعل من المجتمع يرتبط ارتباطاً قوياً بها ويستجيب سريعاً لما يصدر منها، ويؤكد تاريخ المرجعية الدينية على انها ومع الظروف القاسية التي مرت بها بقيت صامدة تواصل نشاطها وارتباطها، فقد لعبت دوراً مهماً لأعلى مستوى الشيعة فقد بل على مستوى المسلمين وفي بلاد مختلفة (٥).

وقد ظلت المرجعية الشيعية تمثل الزعامة الدينية المطلقة، فقد تأكدت هذه القوة من خلال المواقف الكثيرة التي وقفتها المرجعية ازاء حالات واحداث كبيرة شهدتها الساحة، فكان الالتزام الجماهيري قوياً ثابتاً بمواقف المرجعية، بحيث ان السلطات الرسمية ادركت بعمق هذه الحقيقة، فحاولت استفراغ قوى المرجعية من التأثير في الساحة، لأن المرتكزات التي تحرك المرجعية مؤثرة من خلال: (٦)

أ. ان المرجعية الدينية تحظى باحترام كبير باعتبار انها امتداد لخط الامامة، وكون المرجع يتصدى للأمور الشرعية نيابة عن الامام، هذا الاحترام ايجابي يمكن من خلاله ان تدير

المرجعية وتؤثر في قيادة الجماهير المسلمة، وهذه النقطة تمثل ركيزة اساسية وعنصر قوة للمرجع الديني في التصدي للمواقف والقضايا التي تواجه الامة.

ب. استطاعت المرجعية عبر تاريخها ان تحافظ على استقلاليتها، فلم تكن مؤسسة تابعة للحكومات في البلاد الاسلامية، ان الاستقلالية الشخصية للمؤسسة (المرجعية) جعلها تتحرك بقوة على ساحة الاحداث فكانت تتخذ موقفها على اساس تناغمها وفهمها للظروف المحيطة، وهذا ما جعل محاولات الضغط عليها تواجه بثبات من قبل مراجع الدين.

حاولت الحكومات وعبر ممارسات عديدة ربط المؤسسة المرجعية بالجهاز الاداري للدولة، ولكن محاولاتها لم تنجح وكانت تصطدم بحقائق ميدانية ابرزها الارتباط المباشر بين الجماهير الشيعية والمرجعية. فاستقلالية المرجعية في البلاد التي تحكمها انظمة غير الاسلامية امر مهم وفي غاية الحساسية ويتطلب تلاحم قوي بين المرجعية والجمهور، لأن القاعدة الشعبية تمثل قوة كبيرة تعطي المرجعية صلابة الموقف والثبات في مختلف الحالات (٧).

كذلك فأن الالتزام المالي للمؤمنين الشيعة يمنح المؤسسة الدينية مصدر تمويل خاص لإدارة المدارس الدينية بنحو مستقل عن سيطرة الحكومة، وقد تمكنت المدارس الدينية في النجف من الحفاظ على هويتها بسبب قدرتها على الحفاظ على استقلالها السياسي والمالي، باعتمادها على التبرعات الخاصة والضرائب الدينية الالزامية (٨).

لقد كان استقلال المدارس الدينية كفيلاً بحريتهم الفكرية وحرية حركتهم خارج نطاق الدولة العثمانية، وعملت هذه العلاقة الاقتصادية على خلق رابطة بين رجال الدين والاتباع، ويمكن ان تحدد مدى جاذبية المدرسة الدينية، إذ يسعى الاتباع الحصول على المشورة بشأن المسائل السياسية من اية الله الذي يلتزمون به، ويدرك اية الله على الدوام على وفق احتياجات جمهوره القضايا الاجتماعية والسياسية في عصره، فعلى سبيل المثال لدى السيد علي السيستاني عادة يومية تتمثل بقراءة الصحف البارزة ويحاول الحصول على معلومات مباشرة بشأن القضايا

الاقليمية والعالمية من مستشاريه الموثوق بهم، كما ويتشاور مع آيات الله العظمى الاخرين في النجف، على الرغم من ان قرارته بشأن القضايا الاجتماعية والسياسية الرئيسية تعد نهائية(٩).

٢. المرجعية وتطور ادوارها السياسية

لقد أسس فقهاء الشيعة في القرن السادس عشر مفهوماً جديداً بشأن العلاقة بين قادة المجتمع والمصلين، إذ يتعين على المصلين اما الوصول الى اعلى مستوى من الاجتهاد (التفكير المستقل) او اتباع شخص حصل على هذا المستوى من التعليم، هذه كانت نظرية التقليد (الاقتداء)، عد الشيعة رجل الدين في منطقتهم الذي وصل الى اعلى مستوى من الفقه الشيعي بوصفه مرجعهم للتقليد (مصدر الاقتداء). وقد اكتسب الفقهاء اتباعهم في المقام الاول من خلال تفسيراتهم الدينية وفي سياق تطور المرجعية فهنالك تحولاً قد حدث منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر عندما اتاحت الاتصالات والنقل الحديثة للزعماء الشيعة المحليين بأن يصبحوا عابرين للحدود الوطنية، اذ تم تشكيل شبكات رعاية عالمية اتاحت لآيات الله توسيع التمثيل والنفوذ في المدن الكبرى في جميع انحاء العالم (١٠).

وقبل ظهور الدولة الوطنية كان لعلماء النجف ادواراً سياسية فاعلة كأن تظهر في جلسات تسمى المجالس او الدواوين. وغالباً ما كانت هذه الجلسات تتضمن مناقشات حية بشأن القضايا السياسية والاجتماعية ذات الصلة في ذلك الوقت، كما كانت لهذه الجلسات وظيفة مهمة في حل النزاعات وكانت كذلك القاعدة الذي يتم من خلالها التخطيط لأحداث سياسية مهمة.

وقد ادى آيات الله في اواخر القرن التاسع عشر دوراً سياسياً اكبر في مرحلة اكبر، اذ اتخذ آيات الله اجراءات لمقاومة الزحف الاستعماري الغربي على اراضي المسلمين وفساد الزعماء السياسيين المسلمين، ومن الامثلة على ذلك فتوى اية الله حسين الشيرازي في العام ١٨٩١م والتي حظرت تعاطي التبغ وقد جاء الحكم رداً على قرار ((قاجار شاه)) في العام

١٨٩٠م القاضي بمنح امتيازات تجارية لبريطانيا التي تضمنت حقوقاً حصرية لصناعة التبغ الايرانية(١١).

وبحلول مطلع القرن العشرين، شكلت القوة السياسية لرجال الدين تحدياً خطيراً للسلطات في كل من ايران والعراق، فقد كان آيات الله لاعبين رئيسيين في الثورة الدستورية في ايران عام ١٩٠٥م وفي ثورة عام ١٩٢٠م ضد البريطانيين في العراق (١٢).

لقد تغير دور اية الله، إذ لم يعد مجرد فقيه يعمل على تسوية الخلافات الشرعية وابداء الرأي في قضايا السلوك الشخصي، اذ بات المرجع ايضاً بمثابة المرشد في الحياة السياسية والاجتماعية.

ومن المفارقات ان التطور التكنولوجي نفسه الذي اتاح دوراً سياسياً عابراً للوطنية لآيات الله قد ساهم ايضاً في تقويض سلطتهم التي لا جدال فيها في صفوف اتباعهم، اذ يطيع الاتباع اليوم آيات الله بنحو انتقائي، كما يمارسون دوراً كبيراً في تشكيل العلاقات مع قارة مجتمعهم الديني، اذ ينجذب الاتباع الى المنظمات الدينية والسياسية خارج نطاق المرجعية(١٣).

بعد التطورات التي شهدها الواقع الاجتماعي والسياسي في البلدان الاسلامية وما نجم عنها من تحديات كبيرة، اصبح التحرك الاسلامي يمثل حقيقة اساسية اليوم، وهو ما يستلزم مواكبة المرجعية لأشكال واتجاهات التحرك الاسلامي بمختلف صيغه واشكاله باعتبار ان الحركة الاسلامية مرتبطة بالمرجعية عضوياً، فهي تكون قوية مع وجود المرجعية القوية القادرة على استيعاب التحرك الاسلامي واشباع حاجاته ورعايته وحمايته (١٤).

ولقد اظهرت التجربة الاسلامية في العراق هذه المسألة بوضوح فلقد حظيت الحركة الاسلامية في بدايات انطلاقتها دعم وتأييد المرجع الديني الكبير السيد محسن الحكيم، مما اكسبها قوة التحرك وسعة الانتشار وكانت السلطات الحكومية في العراق تشخص العلاقة المنسجمة بين المرجعية وبين الحركة الاسلامية، إلا انها لم تكن يجرأ على توجيه ضربة للحركة

الاسلامية، متحذرة من رد فعل المرجع السيد محسن الحكيم الذي يتمتع بقاعدة شعبية واسعة قلما حدثت في تاريخ العراق الحديث، ولما كانت هذه النقطة ترتبط بالبنى الفكرية للمرجع، فأن مشكلة التحرك الاسلامي ستظل مرهونة بشخص المرجع وطريقة تفكيره، ما لم يتم صياغة اسس علمية وموضوعية لجهاز المرجعية بحيث تكون له القدرة على النهوض بالواقع الاسلامي(١٥).

ان المرجعية الدينية اليوم تواجه واقعاً جديداً يختلف عن الفترات السابقة بحكم التطورات التي افرزتها الحركة السياسية في البلاد الاسلامية وعلى الساحة الدولية، وما رافق ذلك من تأثيرات على مجمل الاوضاع الاسلامية، كما ان المسألة لا تقتصر على الجانب السياسي وحده انما هناك مسائل اجتماعية اخرى تستدعي اثارة عناصر التحفز في الوسط الاسلامي من اجل مواجهة نمط جديد من التحديات الحضارية التي تواجه الفرد في حياته العامة (١٦).

ومهما يكن من امر فأن الشيعة وصلت الى قناعة كافية بأن مرجعيتها قادرة على حسم المواقف الصعبة، والاهم ادراك الدوائر الاستكبارية بخطورة موقع المرجعية ودورها الكبير في التأثير علة الاحداث وقيادة الامة، وقد انطلقت من هذا الادراك في رسم مخططاتها ومشاريعها لإيجاد حاجز فيما بينهم والعمل من اجل انهاء الدور القيادي للمرجعية في الحياة السياسية(١٧).

وعندما اندلعت الحرب العالمية الاولى ١٩١٤م وتعرضت البلاد الاسلامية لحظر الاحتلال، فالموقف التاريخي للمرجعية الشيعية ترجم بإفتاء المراجع في النجف وكربلاء والكاظمية بوجوب الجهاد والتصدي للمعتدي الكافر واستجابة الجماهير المسلمة لهذه الفتوى بكل قوة، ومع ان الحرب انتهت لصالح الاستعمار الا ان المرجعية ظل موقفها ثابتاً ومعارضاً للاحتلال ولمشاريعه التوسعية.

وكانت الوقفة المشرفة والخالدة للمرجع الديني ((الميرزا محمد تقي الشيرازي)) احدى المحطات الهامة في تاريخ المرجعية المعاصر، فلقد اعلن الثورة الشعبية المسلحة على الانكليز فيما عرف بثورة العشرين والتي اجبرت قوات الاحتلال على تشكيل الحكومة العراقية (١٨).

ولأن الحكومة التي شكلتها السلطة الانكليزية كانت صورية ولا تعبر عن ارادة الامة فقد واصل مراجع الدين مواقفهم في معارضة السياسة الاستعمارية وبعد ان ادركت القوى الاستعمارية قوة المرجعية وتأثيرها في الاحداث بادرت بتوجيه ضربة مباشرة للمرجعية باعتبارها موقع القيادة للامة تهدف لفصل المرجعية عن جماهيرها، ترجمتها بأبعاد ونفي مراجع الدين وعلماء المسلمين البارزين من العراق الى ايران لإنهاء وعزل القيادة عن قواعدها الجماهيرية وقد نجحت هذه السياسة في تمرير المخططات الاستعمارية وفرض مشاريعها على الساحة العراقية، ثم باشرت بدعم وتقوية الاتجاهات السياسية والحركات العلمانية المضادة للعقيدة الاسلامية وانتشرت الثقافات القومية والماركسية في المجتمع الاسلامي لانحسار دور المرجعية(١٩).

ومع مرور الزمن كانت الثقافة المضادة لاسيما الفكر الشيوعي ينتشر بقوة واندفاع الى المجتمع الاسلامي، حتى ان الخمسينيات من القرن الماضي كانت فترة السيطرة الشيوعية والقومية على المجتمع الاسلامي، في مقابل انحسار الاسلام الحركي من الساحة.

وفي النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي بدأ تفكير ثلة من العلماء والشباب الرسالي المثقف بضرورة مواجهة الانحراف المطبق على الساحة، كان في مقدمة تلك الصفوة السيد الشهيد محمد باقر الصدر الذي اقدم على اكبر مشروع حركي اسلامي في تاريخ العراق، عندما اسس حركة اسلامية، وقد اطلق على هذه الحركة اسم (الدعوة الاسلامية) استهداءاً بتجربة رسول الله (ص) عندما بدأ دعوته في مجتمع الجزيرة المشرك، وقاده الى الايمان. لقد استطاعت هذه الحركة خلال فترة قصيرة ان تحدث تغييراً في المجتمع العراقي حيث واجهت التيارات العلمانية والماركسية تراجعاً ملحوظاً من الساحات التي كانت تسيطر عليها، وقد

بدأت مرحلة جديدة من الطرح الثقافي تميزت بتقديم الفكر الاسلامي الذي يعالج حاجات الامة في المرحلة التي تعيشها وتعدّها للمستقبل (٢٠).

لقد استطاعت المرجعية الحركية ان تصنع مرحلة جديدة في حياة الامة الاسلامية من خلال توسيع دائرة اهتماماتها لتشمل القضايا الاجتماعية والسياسية التي تخص البلاد الاسلامية وتتصل بحياة المسلمين اليومية.

ان للعالم الديني مكانة في المجتمع وان ابناء الامة ينظرون اليه على انه الرجل الذي يطرح رأي الاسلام. ولعل هذه النظرة الى العالم الديني هي التي دفعت الحكام الى محاولة احتواء العلماء واخضاعهم لسلطتها من اجل ان يساهموا في توجيه الثقافة الجماهيرية بالشكل الذي يريده الحاكم. لكن الحقائق تؤكد عدم خضوع المراجع الشيعية للإغراءات المقدمة من قبل الحكام والسلاطين، فمن اهم عوامل قوة مواقف العلماء الشيعة وعدم خضوع الحوزات الشيعية الى ارادة السلطات الحكومية، هو استقلال الحوزات من الناحية المالية وعدم اخذها اي دعم مالي من الحكومات (٢١).

فعلماء الشيعة يعتمدون على الحقوق الشرعية التي يدفعها المؤمنين الشيعة من خمس اموالهم الى المراجع وبواسطة هذه الحقوق يسيّر مراجع الدين بشؤون الحوزة، فاستقلالية المؤسسة الدينية الشيعية في الجانب المالي وان كانت قد منحتها قوة امام الحكام الا انها في الوقت نفسه تعرضت لمضايقات كثيرة من قبل الحكومات في محاولة لتجفيف مصادرها المالية(٢٢).

ثانياً/ تطور العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣

للمرجعية الدينية دور واضح في تطور العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، يتضح من خلال:

١. تأسيس النظام السياسي الجديد

على الرغم من ان اغلب مراجع النجف الاشرف بعد عام ٢٠٠٣ يؤمنون بالخط التقليدي، الا ان القدر المتيقن في سلوكهم وخصوصاً السيد السيستاني كشف انه ثمة ميلاً نحو خط سياسي جديد لم تعهده الحوزة العلمية في النجف الاشرف من قبل، ويمكن ان يوصف انه قد جمع بين الخط التقليدي في التعامل مع الامور السياسية وامور الدولة وبين الاقتراب من الخط السياسي الميداني ويلاحظ في ذلك عدة امور: (٢٣)

أ. ان مرجعية النجف الاشرف دخلت بثقل كامل في تأييد العملية السياسية.

ب. ان هذا الخط اراد تأسيس نظام سياسي وفق دولة مدنية تحترم الاسلام وتحفظ التنوع الديني والاثني وفق مبدأ التعايش.

ج. ساهمت المرجعية في دعم العملية السياسية وخاطبت القوى الداخلية والدول العربية والمجتمع الدولي من اجل تأسيس نظام سياسي سليم.

فكانت تصريحات المرجع السيستاني واضحة فيما يخص الحرب على العراق في ٢٠٠٣ معلناً عن تحفظه الصريح ورفضه الاحتلال ودعا الى تشكيل لجان تتولى رعاية الشؤون العامة على مستوى المحافظات والاقضية والنواحي، اي كان يريد سحب اي سلطة او شرعية من الاحتلال في ادارة شؤون الناس وكان يعمل على تمكين العراقيين في ذلك (٢٤).

لقد حدد المرجع السيستاني شكل ومضمون نظام الحكم الذي يجب ان تكون عليه الدولة وهو النظام الذي يعتمد على الشورى والتعددية واحترام حقوق جميع المواطنين، وان الدستور القادم يجب ان يتركز على الثوابت الدينية والمبادئ الاخلاقية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي، ويعتقد المرجع السيستاني ان الانتخابات هي الطريقة المثلى لتمكين الشعب العراقي من تشكيل حكومة ترعى مصالحه وفي بلد مثل العراق متعدد الاعراق والطوائف لا يمكن تجاوز المحاصصات العرقية والطائفية في تشكيل اي حكومة الا بالرجوع الى صناديق الاقتراع فتبنى المرجع السيستاني لمبادئ الديمقراطية قد اثارت دهشة الاعلام الغربي من

حقيقة ان رجل دين مسلم يبدو اكثر تحمساً للديمقراطية من الدولة التي احتلت العراق وبشرت العراقيين بإقامة نظام ديمقراطي قائم على الحرية والمساواة (٢٥).

ربط المرجع السيستاني شرعية الحكومة بعد ٢٠٠٣ في موضوعة الانتخابات ويرى ان لا شرعية لأي حكومة الا ان تكون منبعثة من ارادة الشعب العراقي بجميع طوائفه واعراقه.

لقد حمل السيد السيستاني منذ البداية مسؤولية انهيار مقومات الدولة العراقية وانعدام الامن والاستقرار قوات الاحتلال، كما انه دعا الى الحفاظ على الممتلكات العامة، كما استثمر المرجع السيستاني رسالة التعزية التي بعثها الى ممثل الامين العام للأمم المتحدة ((سرجيودي ميلو)) فكانت المناسبة خطوة مهمة ليدعو المرجع السيستاني الامم المتحدة لتلعب دوراً مركزياً في اقامة الامن والاستقرار في العراق خلال المرحلة الانتقالية وتقوم بالأشراف على الخطوات اللازمة لتمكين العراقيين من ان يحكموا بلدهم بأنفسهم وان تعود اليهم السيادة، وقد حدد المرجع السيستاني رؤيته بتشكيل النظام السياسي الجديد بشكل واضح من خلال رسالته الى ممثل الامين العام للأمم المتحدة ((الاخضر الابراهيمي)) حيث مثلت تلك الرؤيا خارطة الطريق لمرحلة ما بعد التغيير واهم ما جاء بتلك الرسالة: (٢٦)

- ان المرجعية الدينية التي بذلت جهوداً مضنية في سبيل عودة الامم المتحدة الى العراق واشرافها على العملية السياسية واجراء الانتخابات العامة، كانت تتوقع ان يترك لممثلي الشعب العراقي في الجمعية الوطنية المنتخبة حرية ادارة البلد في المرحلة الانتقالية وكتابة الدستور الدائم والاستفتاء عليه وفق الالية التي يقررها المندوبون انفسهم.
- ولكن بعد اقرار ما يسمى بـــ (قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية) ستكون الجمعية الوطنية القادمة مكبلة بقيود كثيرة لا تسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقاً لمصلحة الشعب العراقي، حيث املى عليها مجلس غير منتخب هو مجلس الحكم الانتقالي وبالتنسيق مع سلطة الاحتلال قانوناً (غريباً) لإدارة الدولة في المرحلة الانتقالية، كما

املى عليها – وهو الاخطر – مبادئ واحكام واليات معينة فيما يخص كتابة الدستور الدائم واجراء الاستفتاء عليه.

- ان هذا (القانون) الذي لا يتمتع بتأييد معظم الشعب العراقي، يصادر حق ممثلي الشعب العراقي المنتخبين بصورة لا نظير لها في العالم، وبذلك تفقد الانتخابات التي طالما طالبت بها المرجعية الدينية الكثير من معناها وتصبح قليلة الجدوى.

ويضيف المرجع السيستاني ان هذا (القانون) الذي يعهد بمنصب الرئاسة في العراق الى مجلس يتشكل من ثلاث اشخاص (سيكون احدهم من الكرد والثاني من السنة العرب والثالث من الشيعة العرب) يكرس الطائفية والعرقية في النظام السياسي المستقبلي للبلد ويعيق اتخاذ اي قرار في مجلس الرئاسة الا بالتوافق وهي ما لا تتيسر عادة من دون وجود قوة اجنبية ضاغطة وإلا يصل الى طريق مسدود ويدخل البلد في وضع غير مستقر وربما يؤدي الى التجزئة والتقسيم لا سامح الله، ولعل اهم المضامين التي احتوتها رسالة المرجع السيستاني الى الاخضر الابراهيمي ممثل الامين العام للأمم المتحدة، والتي اسست الرؤيا الاولى لبناء النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣، والتي جاءت رداً على الخطة الامريكية في ادارة الدولة حيث الاشارة لعدد من مضامينها: (٢٧)

- ان مجلس الرئاسة المزمع ايجاده يتقاطع مع الاطر الديمقراطية في التعامل السياسي.
- انه يكرس للطائفية.
- ان مجلس الرئاسة يتجاهل حق الاغلبية.
- انه يوفر فرصة مناسبة للهيمنة الامريكية.

٢. كتابة دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥

اكد غسان سلامة ان الامريكان كانوا يعدون دستوراً للعراق بدون اعطاء دور للعراقيين واثناء لقائنا بالمرجع السيستاني اكد لنا ان الدستور يجب ان يكتب بأيد عراقية منتخبة واي سلطة لقوات الاحتلال في ذلك غير مقبولة وان السيستاني كشخصية حكيمة ومتابع

للأمور ولديه جمهور منضبط اصر على انه سيصدر فتوى بعدم شرعية اي دستور إلا ان يكتب بأيدٍ عراقية منتخبة (٢٨).

كما ويحاجج المرجع السيستاني الامم المتحدة والمعترضين على اجراء انتخابات بأن تجربة تيمور الشرقية قد نجحت وتم اجراء انتخابات فيها بأشراف الامم المتحدة فلم لا يكون ذلك في العراق ايضاً. فقد مثلت فتوى المرجع السيستاني الخاصة بكتابة الدستور والتي يطلق عليها ((الفتوى الدستورية)) حجر الاساس ونقطة البداية لتكوين وتأسيس النظام السياسي بعد ٢٠٠٣، وحدد المرجع اسس وألية كتابة ذلك الدستور بنقاط يمكن ان نوجزها: (٢٩)

أ. رفضه المطلق لأي دستور وخاصة قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

ب. اجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيس لكتابة الدستور.

ج. طرح الدستور للتصويت العام الذي يقره مجلس منتخب.

د. على المؤمنين التعبير عن مطالبتهم بأن يكون هناك دستور يكتب بأيدي عراقية منتخبة.

ه. لا تتمتع اي سلطة وان كانت الاحتلال او غيرها من كتابة دستور او تعيين افراد لكتابته فقط العراقيين هم من يقررون ذلك من خلال الانتخابات.

ويوضح المرجع السيستاني ان رفضه لتعيين مجلس كتابة الدستور هو لأن الية التعيين لن تكون عادلة ولا يمكن ان تمثل جميع شرائح المجتمع العراقي، وان الية التعيين ستسيطر عليها المصالح الشخصية والفئوية والعرقية والحسابات الحزبية والطائفية وحينها يفقد المجلس شرعيته، ورفض المرجع السيستاني لم ينحصر على قوى الاحتلال في موضوعة كتابة الدستور فهو يرفض ايضاً بشكل مطلق ان يكون لمجلس الحكم دور في كتابة الدستور لانهم جهة غير منتخبة وغير شرعية وشرط من يكتب الدستور ان يكون منتخب وممثل لجميع مكونات الشعب العراقي(٣٠).

ويلاحظ في ذلك ان المرجع السيستاني قطع الطريق مبكراً وحسم الامر في تحديد ماهية الحكم وشكل النظام السياسي من خلال دستور يحتكم لآليات ديمقراطية احرجت واربكت المحتل، ويوضح المرجع السيستاني ان تدخله في موضوعة كتابة الدستور والشروط التي وضعها جاءت لأهمية الدستور القصوى وكونه مرتبطاً بتقرير مصير العراق ومستقبله ولا شرعية لأي دستور يكتب بأيدي اشخاص معينين، ولعل اصرار المرجع السيستاني على ذلك جاء لأسباب متعددة اهمها انه اعترض ورفض الالية حتى لا تكون شيئاً معمولاً به في امور اخرى فاراد قطع الطريق بشكل اساسي على محاولة للتعيين وفرض امور دون اليات ديمقراطية واضحة فكان الاساس في الرفض هو للمنهج الذي يراد به ان تسير العملية السياسية لذلك اصراره على ان تكون الشرعية من خلال الانتخابات هو لضمان الالية والاسس الصحيحة للنظام السياسي ومن البداية.

لقد اظهر المرجع السيستاني روحاً عصرية اكدتها مدرسة النجف في تعاطيها مع التطورات والاحداث والمتغيرات وبواقعية ومرونة عالية، فوجود المرجع السيستاني ومن خلال الرؤيا والطريقة التي تعامل بها لحفظ حقوق جميع العراقيين وكان سداً منيعاً وقف بوجه التدخلات الاجنبية التي حاولت اعاقة عملية كتابة الدستور وكانت اراءه ومقترحاته هي الاساس في انجاز الدستور وكان يوصي بتعليم وتثقيف الناس في كيفية المطالبة بحقوقهم، ومن الامور المهمة التي عمل عليها المرجع السيستاني بكل جهازه المرجعي هو العمل الاعلامي وايضاح العمل للشعب العراقي بضرورة انشاء دولة قانون يحترمه الجميع، فكان تركيزه ان يكتب الدستور بأيدي عراقية من دون املاءات خارجية وان لا يكتب الدستور الا من خلال لجنة منتخبة من الشعب ولعل اهم مطلبين اكد عليهما المرجع السيستاني في طيلة الفترة الاولى من بعد سقوط النظام السابق هو اجراء الانتخابات الحرة النزيهة وكتابة الدستور الدائم، وكان يصر على ان يكون للمستقلين والمتخصصين دور في كتابة الدستور لأنه القانون الاهم في الدولة العراقية (٣١).

صدرت مسودة الدستور في ٢٢ اب ٢٠٠٥ بدلاً من ١٥ اب ٢٠٠٥ طبقاً لقانون ادارة الدولة لمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ (المادة ٦١/ الفقرة أ) بعد موافقة الجمعية الوطنية على تمديد مدة كتابة الدستور اسبوعاً واحداً وصادقت عليه هيئة الرئاسة وفي ١٢ تشرين اول ٢٠٠٥ ذكر السيد احمد الصافي ممثل السيد السيستاني وعضو الجمعية الوطنية ان ((المرجعية الدينية في النجف تحث المؤمنين على التصويت للدستور بكلمة ((نعم)) وذلك لان اقرار مسودة الدستور يخرج العراق من الفترة الحرجة التي يمر بها)). وقد نالت مسودة الدستور المصادقة عليها من قبل المفوضية العليا للانتخابات، وقد ادت نتيجة الاستفتاء على الدستور العراقي الى ردود فعل ايجابية من المجتمع الدولي بعد ان اثبت العراقيين تصميمهم على بناء الديمقراطية (٣٢).

وقد احتوى دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ مضامين مهمة، لقد حددت المادة الاولى من الباب الاول شكل ونظام الدولة العراقية، حيث نصت على ان ((جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي ((برلماني)) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق))، واوضحت المادة الثانية من الباب الاول هوية الدولة العراقية حيث نصت تلك المادة ((الاسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر اساس للتشريع، واكدت على ان لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام، وايضاً لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية)) (٣٣).

٣. انسحاب قوات الاحتلال

نرى من الضرورة ان نتطرق لموقف الاحتلال من طروحات واسهامات المرجع السيستاني واثرها على اهدافهم وسلوكهم وكيف اجهضت مشاريعهم التي لم يتوقعوا ان تكون هناك ممانعة ومعارضة وطنية بهذا الفهم والحجم، وان اهم مصدر يمكن ان نستخلص منه مواقف الاحتلال من المرجع السيستاني هو قراءة وتحليل ما كتبه الحاكم المدني الامريكي في كتابه ((عام قضيته في العراق)) والذي فيه الكثير من المواقف والتفاصيل والتي تعطي انطباعاً

على حجم الارباك الذي مرت به قوى الاحتلال في فترة تأسيس النظام السياسي بعد ٢٠٠٣، فقد مارس المرجع السيستاني ضغوطاً مختلفة على المستوى السياسي والدولي والجماهيري مستخدماً كل انواع الضغط والنفوذ المشروعة من اجل انهاء وجود القوات الاجنبية في العراق ومثلت اسهاماته في طرح الآراء التي كانت المدخل المهم لإنهاء ذلك التواجد، حيث اكد انه يجب ان يكون انسحاب القوات الاجنبية وفق اتفاقية مع الدولة العراقية، ويكون الاساس في تلك الاتفاقية ان تبنى على اسس سيادة واستقلال العراق وحماية مصالحه العليا حاضراً ومستقبلاً، وان تحضى اتفاقية سحب القوات الاجنبية بقبول وموافقة الشعب العراقي بمختلف التوجهات، وان لا تمثل تلك الاتفاقية خلافاً وفرقة بين ابناء الشعب الواحد، وحمل المرجع السيستاني مجلس النواب العراقي مسؤولية تاريخية امام الله تعالى وامام الشعب العراقي، بأن يحفظ مصالح العراق العليا في تلك الاتفاقية وان يكون له دور في ان تكون ملبية لطموحات الشعب العراقي (٣٤).

اثمرت اسهامات المرجع السيستاني من خلال ضغطه على الامم المتحدة وعلى الحكومة العراقية وايضاً على مجمل القوى السياسية والاجتماعية في تحشيد الجميع لرفض بقاء قوات الاحتلال، وعدم التعامل معهم لإطالة بقائهم فمثلت سياساته وطروحاته ومواقفه التي رفض فيها وجود احتلال من اليوم الاول بعد عام ٢٠٠٣، فكان دوماً يدعو لتمكين العراقيين من حكم وحفظ امن بلادهم، كل تلك الاسهامات انتجت الاسراع بعقد اتفاقية امنية بين الحكومة العراقية والقوات الاجنبية تضع جدولاً زمنياً لخروج قوات الاحتلال وايضاً اخراج العراق من البند السابع عندما تعود له السيادة الكاملة، حيث وضع المرجع السيستاني شرطين على الاتفاقية الامنية قبل التوقيع عليه: (٣٥)

- الشرط الاول: ان تحفظ مصالح العراق العليا من حاضره ومستقبله وترجع السيادة بالكامل وتحقق الامن.

الشرط الثاني: ان تحصل على التوافق الوطني العراقي وتأييد مختلف مكونات الشعب العراقي وقواه السياسية الرئيسية مكملاً ومحذراً ممثلي الشعب العراقي من مجلس النواب بأنهم يتحملون المسؤولية الكبرى من ان تحافظ اتفاقية انسحاب القوات الاجنبية على سيادة العراق سياسياً وامنياً واقتصادياً وأي خلل منها يتسبب بمزيد من المعاناة على الشعب العراقي. ونصت ديباجة اتفاق انسحاب القوات الامريكية ان جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية اذ يقران اهمية تعزيز امنهما المشترك والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين ومحاربة الارهاب في العراق والتعاون في مجالات الامن والدفاع لردع العدوان والتهديدات الموجهة ضد سيادة وامن ووحدة اراضي العراق ونظامه الديمقراطي الاتحادي الدستوري، واذ يؤكدان مثل هذا التعاون مبني على اساس الاحترام الكامل لسيادة كل منهما وفق اهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ورغبة منهما في التوصل الى تفاهم مشترك يعزز التعاون بينهما دون تجاوز سيادة العراق على ارضه ومياهه واجوائه وبناء على كونهما دولتين مستقلتين متكافئتين ذوات سيادة حيث يتكون الاتفاق من ثلاثين مادة مفصلة على محاور واليات عمل وتنسيق مرحلية واستراتيجية.

وهنا يؤكد احد الكتاب الاجانب اذا اراد الجمهوريون القاء اللوم على شخص معين بسبب الانسحاب الامريكي من العراق فيجب الا يلقى اللوم على الرئيس جورج بوش الابن او اوباما بل على اية الله علي السيستاني رجل الدين الشيخ البارز هو الرجل الذي حرص على ان يتخذ العراقيون لا الامريكيون القرارات الكبرى بشأن مستقبل البلد بطريقة ديمقراطية يريد المحافظون الجدد في واشنطن اقناع الجميع بان الرئيس الامريكي باراك اوباما سيقدم العراق على طبق من فضة الى ايران بعد ان يسحب جميع القوات الامريكية في نهاية هذه السنة.

ثالثاً: اسهامات المرجعية الدينية في ترشيد العملية السياسية

من اجل استمرارية العملية الديمقراطية وتخليصها من التشوهات التي اثرت عليها سلباً، بادرت المرجعية الدينية بإصلاح وترشيد العملية السياسية في عدة جوانب منها:

١. جهود المرجعية ما بعد اقرار الدستور:

استمرت جهود المرجع السيستاني في متابعة ومراقبة تطبيق مواد الدستور بطريقة صحيحة وتشريع القوانين التي اشار لها الدستور العراقي وهي مهمة من ناحية استكمال البناءات الدستورية الصحيحة، وقال السيد احمد الصافي، ممثل المرجعية الدينية العليا ان من اهم القوانين التي يجب الاسراع في اقرارها هو قانون المحكمة الاتحادية العليا وقد انجزت مسودته في الدورة النيابية السابقة الا بعض الامور البسيطة وان هذا القانون يحظى بأهمية بالغة وان من مهام المحكمة الاتحادية العليا بموجب المادة ٩٠ من الدستور هو تفسير نصوص الدستور والفصل في المنازعات التي تقع بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات واليوم يوجد العديد من القضايا النزاعية بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان وكذلك بين الحكومات المحلية في المحافظات وبين الحكومة الاتحادية وقسم من هذه المنازعات يتعلق بتفسير نصوص الدستور حيث يفسر كل طرف النص الدستوري وفق ما يراه فلابد من الاسراع في اقرار قانون المحكمة الاتحادية العليا وتعيين اعضاء المحكمة لتبت في هذه القضايا وهذا احد مقتضيات الالتزام بالدستور وتطبيقه من دون انتقائية (٣٦).

لقد تعامل المرجع السيستاني بحكمة كبيرة ازاء تطورات الاوضاع في العراق رغم البيئة السياسية والاجتماعية المعقدة لكنه لم يتنازل عن مسؤولياته الدينية والاخلاقية والانسانية وتعامل بمسؤولية التصدي مع تطورات الاحداث وليس من باب الاضطرار فقط والمتتبع لطروحات المرجع السيستاني يشهد بوضوح انه يعقد اماله على الشعب العراقي وعمل بشكل رئيسي على تمكين سيادة الشعب وطالب ان يكتب الدستور بأيدي عراقية وان تراعى الحقوق والحريات للعراقيين ويترجم مطالب الشعب ولم يذكر او يطرح شيئاً شخصياً او فئوياً ورغم ان كل الخيارات كانت متاحة له في ظل الفراغ الحاصل بعد ٢٠٠٣ وكان باستطاعته نزع الحكم والدولة وفرض ارادته لكنه لم يعمل لذلك بل سعى لتحقيق رغبة الشعب العراقي في تحقيق الحرية والعدالة. وبذلك جاءت طاعة الشعب العراقي له والامتثال لطروحاته وتوجيهاته لأنه

كان مصراً على تحقيق المصلحة العامة وتمكين ارادة الشعب فكان ولا زال قريباً من الجميع ولم يهادن او يجامل ولم يدخل او يتدخل في محاور فئوية او جهوية (٣٧).

ان طروحات المرجع السيستاني في ان يكتب الدستور بأيدٍ عراقية يؤسس لنظام سياسي جديد ويحدد هيكلة ونظام واسس الدولة هو التحدي الابرز لقوات الاحتلال، فرؤيته العقلانية وطروحاته الموضوعية والعلمية شكلت الاساس لدستور عصري مزج بين الاصالة والحداثة رغم ما تعرض له من تشويش واستهداف لكنه يعتبر من الدساتير المتطورة عالمياً لما تضمنه من مبادئ واسس ومحافظته على ثوابت الجميع بطريقة عصرية مزجت بين الاسلام والديمقراطية، فاستكمال بناء الدولة لا يمكن ان يكون الا من خلال وضع الاسس الصحيحة، فإصرار المرجع السيستاني على كتابة الدستور ودعوته الى الاحتكام الى ارادة الشعب من خلال اجراء الانتخابات العامة مثلت الحجر الاساس للنظام السياسي وهو بذلك يعطي زخماً كبيراً لسيادة وولاية الامة على نفسها مما اعطى انطباعاً عن مدى مرونة وحيوية المرجعية الدينية(٣٨).

٢. ترشيد العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٥

ان المتتبع لطروحات المرجع السيستاني يرى بوضوح انها تدعو الى ترشيد واصلاح ممنهج وفق الاطر الاسلامية والقانونية، وان توافد القيادات والمسؤولين الى دار المرجع السيستاني بمختلف توجهاتهم فضلاً عن مبعوثي الجامعة العربية والامم المتحدة كانوا جميعاً حريصين على الاستماع والاصغاء لتوجيهات وارشادات المرجع السيستاني وربما ذلك ليس ايمانهم بدور الدين والمرجعية في الشأن العام، بل كان الحرص العالي الذي تتمتع به المرجعية الدينية على مصالح العراق وشعبه ولعل التجربة اثبتت ان المرجع السيستاني يمثل الجهة الاكبر التي تفكر بعقلية وطنية جامعة، لذلك حاز على ثقة الاغلبية. وقد برز دور المرجعية الدينية في حفظ وترشيد العملية السياسية من خلال:

أ. خطب الجمعة:

تعد خطب الجمعة للمسلمين عاملاً اتصالياً واعلامياً مهماً على الصعيد النفسي والتوجيهي والتنبيه والتذكير على المستوى الديني والسياسي فقد مثلت خطبة الجمعة في كربلاء الرؤية الشاملة والدقيقة للأحداث وبنسق منظم وفاعل ولعل مخرجاتها اصبحت دستوراً ومنهج عمل اسبوعي للعامة والخاصة من المعنيين في ادارة شؤون البلد واصبحت محل اهتمام الحكومة والبرلمان والقوى السياسية فضلاً عن مراكز الابحاث والاعلام المحلية والدولية. وقبل التطرق الى الاسهامات الاصلاحية التي قدمها المرجع السيستاني، سنحاول ذكر اهم المشاكل والاحداث التي مثلت على مجمل العملية السياسية وأدت الى انحرافات في مسارات العملية السياسية، وهي:

- الطائفية السياسية
- التعددية الحزبية السلبية
- المحاصصة
- التدخلات الخارجية

لم يقف المرجع السيستاني مكتوف الايدي امام التعقيدات والانحرافات والمشاكل البنيوية التي تعرضت لها العملية السياسية في العراق، فاستمرت اسهاماته وطروحاته الاصلاحية والارشادية واخذت في احيان متعددة نوعاً من التصعيد والضغط الكبير الذي صاحبه ضغط جماهيري مؤيد لتلك الطروحات وتأكيداً على اهمية خطب الجمعة قامت العتبة الحسينية بإجراء استطلاع للرأي العام حول خطاب المرجعية وأثره في الرأي العام فكانت:

- ان نسبة (٨٧,٥٤%) يحرصون على متابعة خطبة الجمعة ويعتبرونها بمثابة التقرير الاسبوعي للإدارة الدينية العليا للشأن العراقي.

- يرى ما نسبته (٧٧,٢%) ان خطبة الجمعة تمثل ضغطاً وتصويباً سياسياً واجتماعياً وأنها تخرج السياسيين امام الشعب.
- يرى ما نسبته (٩٥,٢%) ان خطبة الجمعة تؤثر على الاوضاع في العراق.

ب. اسهامات المرجعية الدينية في اصلاح العملية الانتخابية

بادرت مرجعية السيستاني الى طرح بعض التوصيات والرؤى الخاصة بإصلاح المنظومة الانتخابية من مفوضية انتخابات وقانون انتخابي ووعي انتخابي وعن اهم الطروحات الخاصة بتلك الجوانب والتي قدمتها المرجعية الدينية للعملية السياسية ففيما يخص القانون الانتخابي، اوضحت مرجعية السيد السيستاني موقفها من القانون الانتخابي قبيل انتخابات ٢٠١٤ حيث اشارت الى:

- ما يطرح من مقترح لتعديل قانون انتخابات مجلس النواب القادم والاختلاف الواقع بين الكتل، فالبعض يطرح اعتماد القائمة المغلقة في مقابل القائمة المفتوحة وبعض اخر يقترح الدائرة الانتخابية الواحدة في مقابل جعل العراق دوائر انتخابية متعددة.
- نحتاج الى التعديل ولكن على ان يحقق توازن أكثر من المرات السابقة في تمثيل مكونات الشعب العراقي في البرلمان
- تعديل يعطي للناخب عزماً ورغبة للمشاركة في الانتخابات وترى المرجعية انه من المؤسف انه كل كتلة تحاول ان تضغط في تعديل القانون باتجاه تحصيل أكبر مكاسب ومصالح تخص كتلتها غير مبالية بما هو مطلوب لتحقيق الصالح الاهم للعملية الديمقراطية.
- فيما يخص الوعي الانتخابي فقد اكدت المرجعية على العمل لخلق وعي سياسي انتخابي لدى عامة الجمهور العراقي وتعاملت بحكمة كبيرة وسخرت امكانياتها الثقافية والعلمية والاعلامية من اجل الانتقال التدريجي بالوعي الجمعي لدى المواطن العراقي

الذي عاش ترسبات فترة دكتاتورية اثرت على تكوين الثقافة العامة لدى الشعب العراقي، ولعل الاحباط الذي عاشه العراقيون تجاه سلسلة من الانتخابات المحلية والنيابية والتي مثلت انتكاسة في معظمها لطموحات وتوقعات عموم الشعب ومع تصاعد نسب العزوف عن الانتخابات مع وجود عوامل ضاغطة سلباً على وعي الناس تزيد من حدة الانقسام والعزوف ترى مرجعية السيستاني ((ان عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات لا يمثل حلاً للمشكلة لان غيرك سيشارك وربما ينتخب شخصاً سيئاً وبالتالي سيصل الى موقع السلطة ويتسلط على مقدرات الناس وهنا ترى المرجعية ان الحل ليس بالعزوف عن الانتخابات بل على المواطنين ان يحسنوا الاختيار للشخص المرشح والقائمة ايضاً، وتربط المرجعية المرشح والقائمة معاً بحسن الاختيار وتعتقد ان الانتخاب الصحيح يعتمد على ركنين اساسيين ((انتخاب الشخص المرضي والقائمة المرضية معاً)) كما تؤكد على عدم التأثر بالولاءات العشائرية او المناطقية او الحزبية او العاطفية لتكون معياراً للاختيار واشارت الى عدم الاستهانة بالصوت الواحد للمواطن فصلاح مجلس النواب والحكومة مبني على اختياركم الصحيح.

ج. اصلاح العلاقات الخارجية

اكد المرجع السيستاني بأن اهم المشاكل التي عاشها ويعيشها العراق هو انه ضحية لصراعات اقليمية ودولية وتقاطع مصالح الدول كبرى، حيث اصبحت الارض العراقية ساحة تصفية للحسابات وسط النفوذ ولعل اختلال الملف الامني لما بعد التغيير يأتي بشكل اساسي بسبب العامل الخارجي وان اللوم الاكبر يقع على الولايات المتحدة الامريكية كونها هي الراعية للتغيير الديمقراطي في العراق وهي المسؤول بشكل مباشر على الملف الامني والعسكري لأكثر من ثمان سنوات وان زيادة التطرف والارهاب قد بدا في معتقلاتها وسجونها ولعل الضغوط على القوى السياسية من اجل ايجاد حلول عراقية لمشاكلهم بات هو المطلب الاساس لتوجهات

السيد السيستاني الذي يحذر بشكل مستمر من وجود اطراف خارجية تحرك بعض الاوراق في الداخل(٣٩).

ومقابل ذلك التدخل السلبي بالأوضاع الداخلية في العراق تطرح مرجعية السيد السيستاني جملة من الرؤى والتوصيات التي ترى ان العمل بها يمثل مدخلاً لتنظيم العلاقات الخارجية والذي بدوره سيقلل من حجم تلك التدخلات السلبية (٤٠).

- تعتقد المرجعية انه يجب ان تكون الدولة العراقية وخاصة مؤسساتها السياسية ملمة وذات دراية عالية ودراسة واعية لتلك الدول وفهم توجهاتها، وهنا نوصي الكتل السياسية بدراسة الوضع الاقليمي ومعرفة طبيعة التوجهات السياسية لبعض دول الاقليم ودراسة طبيعة الصراع الدولي في المنطقة والتنبه لمحاولة بعض الدول من تحقيق لمصالحها وتأثير ذلك على مصالح العراق وانعكاساته.
- تعتقد مرجعية السيستاني ان تعليق الآمال على الخارج لحل المشاكل الداخلية ليس صحيحاً وليس مدخلاً للحل لأن هذه الجهات انما تنظر للوضع في العراق بعين مصالحها واجنداتها الخاصة والاقليمية وسوف يفتح لها المجال للتدخل في شؤون العراق مستقبلاً.
- هناك قاعدة سياسية تقول ان المدخل الاساسي بتدخل الاخرين في شؤون الدولة الداخلية هو الفرقة والانقسام الداخلي، لذلك تعتقد مرجعية السيستاني ان الحل يكمن في الوحدة الداخلية وتقوية الجبهة الداخلية.

مع تحذيرات المرجعية الدينية في ضرورة تنظيم العلاقة مع الدول حسب حاجة ومصلحة وسيادة العراق، نرى انها اعطت مرونة كبيرة وغطاء واسع للانفتاح على مختلف الدول العربية والصديقة والتي تربط العراق معها مصالح مشتركة، وعلى طوال الخط استقبل المرجع السيستاني العديد من القادة والمسؤولين الدوليين وقد رحب المرجع السيستاني بانعقاد القمة العربية في بغداد ((مع اقتراب موعد انعقاد القمة العربية في العاصمة بغداد نود ان نرحب اشد

الترحيب برؤوساء الوفود العربية من القادة والملوك، فالعراق بلدهم وشعب العراق شعبهم ونستغل فرصة لقائهم لنتأمل منهم ان يتوصلوا الى اتفاق يبني النظرة المتزنة والحقة تجاه القضايا لجميع الشعوب العربية، خاصة تلك الشعوب التي تسعى للحصول على جميع حقوقها وحرياتها وتسعى لتجنب التهميش والاقصاء، كما نطالبهم بدعم مسألة التداول السلمي للسلطة لجميع هذه الشعوب وبدون استثناء))، ودعت المرجعية الدينية الى دعم العملية الديمقراطية في العراق، إذ قالت: ((نأمل من الاشقاء العرب دعم العملية الديمقراطية في العراق المبنية بدورها على التداول السلمي للسلطة، وعدم التهميش لأي مكون، فنظرتنا غير مقصورة على الشعب العراقي، إذ من حق كل شعب تحقيق العدالة الاجتماعية وعلى الحكومات ان تتفهم ذلك))(٤١).

وترفض مرجعية السيد السيستاني تدخل الاخرين بشؤون العراق وتدخل العراق بشؤون الاخرين وتعتقد ان هناك قوانين ومواثيق دولية تنظم العلاقة بين الدول، واحترام سيادة كل دولة وعدم التجاوز على اراضيها هو من اوضح ما تنص عليه المواثيق والقوانين الدولية.

٣. فتوى الجهاد الكفائي:

المتتبع لطروحات المرجعية الدينية في المذهب الامامي الاثني عشري يجد ان تاريخ المرجعية حافل بالفتاوى التاريخية المهمة والتي غيرت من مسارات الاحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذلك الامنية، وفيما يخص مرجعية السيستاني فقد وفرت الغطاء والاسناد للقوات الامنية بشكل خاص ولهيبة الدولة بشكل عام وساهمت بشكل اساسي في حشد الجماهير لدعم المؤسسة الامنية وتوحيد الوطنية تجاه هدف واحد هو محاربة الارهاب، وهنا تعتقد المرجعية بجملة من المبادئ والاسس في مواجهة تنظيم داعش: (٤٢)

- ان العراق وشعب العراق يواجه تحدياً كبيراً وخطراً عظيماً وان الارهابيين لا يستهدفون بعض المحافظات كنينوى وصلاح الدين فقط بل صرحوا بأنهم يستهدفون

جميع المحافظات فهم يستهدفون كل العراقيين وفي جميع مناطقهم ومن هنا فأن مسؤولية محاربتهم والتصدي لهم هي مسؤولية الجميع.

- ان التحدي وان كان كبيراً الا ان الشعب العراقي الذي عرف عنه الشجاعة والاقدام وتحمل المسؤولية الوطنية والشرعية في الظروف الصعبة أكبر من هذه التحديات والمخاطر، فأن المسؤولية في الوقت الحاضر هي حفظ بلدنا العراق ومقدساته من هذه المخاطر وهذه توفر حافز لنا للمزيد من العطاء والتضحيات في سبيل الحفاظ على وحدة بلدنا وكرامته وصيانة مقدساته من ان تمتك من قبل هؤلاء المعتدين.
- ان القيادات السياسية في العراق امام مسؤولية وطنية وشرعية كبيرة وهذا يقتضي ترك الاختلافات والتناحر خلال هذه الفترة العصيبة وتوحيد كلمتها واسنادها ودعمها للقوات المسلحة ليكون ذلك قوة اضافية لأبناء الجيش العراقي في الصمود والثبات.
- ان دفاع ابناءنا في القوات المسلحة وسائر الاجهزة الامنية هو دفاع مقدس ويتأكد ذلك حينما يتضح ان منهج هؤلاء الارهابيين المعتدين هو منهج ظلامي بعيد عن روح الاسلام يرفض التعايش مع الاخر بسلام ويعتمد العنف وسفك الدماء واثارة الاحتراب الطائفي وسيلة لبسط نفوذه وهيمنته على مختلف المناطق في العراق ودول أخرى.

فكان اعلان فتوى الجهاد الكفائي في هذا اليوم بعد ان احتلت عصابات داعش مدينة الموصل وما صاحبها من انهيار للقوات الامنية وتمدد عصابات داعش في بعض المدن، ومثلت الفتوى اعادة للروح الوطنية للقوات الامنية. فلم يكن للدعوة اي منطلق طائفي ولا يمكن ان تكون كذلك فأن المرجعية الدينية قد برهنت خلال السنوات الماضية انها بعيدة عن اي ممارسة طائفية انما كانت للانخراط في القوات الامنية الرسمية وليس لتشكيل ميليشيات مسلحة خارج

اطار القانون، وان موقفها المبدئي من ضرورة حصر السلاح بيد الحكومة واضح ومنذ سقوط النظام السابق فلا يتوهم احد انها تؤيد اي تنظيم مسلح خارج اطار القانون.

وهنا نلحظ ان الجهاد الكفائي الذي اعلنته مرجعية السيستاني ضد داعش له الاثر الاكبر والحاسم في الحيلولة دون تقسيم العراق ومنع داعش من التسلط على البلاد والعباد.

لم تكن فتوى الجهاد رد فعل من اجل الحرب والاقتتال ولا تؤمن مرجعية السيستاني بعسكرة المجتمع واللجوء الى القوة، بل كانت من اجل تحرير الانسان والارض من بطش وقتل اعتى ارهاب في العالم، ويمكن ان نبين اهم نتائج فتوى الجهاد الكفائي انها خاطبت جميع العراقيين بجميع طوائفهم وقومياتهم وفي ذلك نرى:

- المرجعية في فتوى الدفاع تخاطب المواطنين وليس المؤمنين او الشيعة فقط.
- المرجعية تدعو الى الانخراط في صفوف القوات الامنية حصراً.
- المرجعية تعتبر من يقتل في معارك الدفاع عن العراق شهيداً.
- البعد الوطني الوحدودي كان هو الابرز في مفردات فتوى الجهاد الكفائي.

اما عن البعد الانساني لفتوى الجهاد الكفائي فلم يكتف المرجع السيد السيستاني بفتواه في الجهاد الكفائي لمواجهة تنظيم داعش بالبعد العسكري والامني، بل عمل على مسارات اخرى مكملة للفتوى واهم تلك المسارات البعد الانساني لفتوى الجهاد الكفائي فقد عمل المرجع السيستاني على ايلاء موضوعة النازحين اهتماماً خاصاً ومباشراً من حيث توفير الامكانات المادية والمعنوية وحشد المخلصين من هيئات ومنظمات وعشائر وفعاليات اجتماعية ومؤسسات حوزوية لتقديم جميع الامكانات لأهالي المناطق التي تتعرض لعمليات نزوح وقتال، فقد كانت المأساة الانسانية اكبر من كل شيء فمئات الالاف في العراء عوائل مشردة اطفال بلا غذاء وكبار بلا رعاية مما ولد حالات وفاة متعددة، لذلك لم تترك مرجعية السيستاني البعد الانساني لهؤلاء المواطنين، ومارست كل انواع الضغط والمناشدة والتحذير بضرورة تقديم المساعدات الضرورية كي لا تحدث انتكاسة انسانية مع وجود انتكاسة امنية، وقد اشارت الى

((ان عشرات الالاف من التركمان والشبك والمسيحيين والاقليات الاخرى يعيشون في هذه الايام ظروفاً قاسية، بسبب التهجير والنزوح عن مناطق سكناهم بعد سيطرة الارهابيين على مدنهم وقراهم في محافظة نينوى وغيرها، وان الجهود المبذولة في رعايتهم والتخفيف عن معاناتهم لا تزال دون المستوى المطلوب))(٤٣).

ساهمت مرجعية السيستاني في تقديم مختلف الخدمات المادية والمعنوية، فلقد اولى مكتب المرجع السيستاني اهتماماً بالغ الاهمية وقد شكل خلية ازمة داخل المكتب مهمتها الاساسية تقديم المساعدات والمعونات المادية والعينية بمختلف المناطق المحررة، وان اولى حملات الاغاثة كانت لمدينة حديثة والبغدادي وكانت الظروف الامنية صعبة جداً وتقديم المساعدات تحت النار ايضاً صعوبة استحصال الموافقات الامنية لتقديم تلك المساعدات.

الخاتمة

إن مرجعية السيد السيستاني ادت دوراً محورياً في تأسيس النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ او مارست وعياً متطوراً في التعامل مع الطروحات السياسية التي شهدتها مراحل تأسيس النظام واعادة هيكلة الدولة، وانطلقت من مسؤولياتها في حفظ النظام العام فضلاً عن حماية ارواح وممتلكات الدولة، واستطاعت من جلب الانظار لها داخلياً وخارجياً ومثلت محور الاعتدال والحوار.

نجح المرجع السيستاني من الحصول على تأييد شعبي كبير ودولي في تهيئة الظروف الموضوعية في كتابة الدستور وبأيدي عراقية وان يحافظ على هوية الشعب العراقي الاسلامية ويحفظ التعددية وحقوق الانسان والحريات العامة والخاصة، ووفر الغطاء لإنجاح الاستفتاء العام على الدستور واجراء اول انتخابات في وقت مبكر.

ما زالت اسهامات المرجع السيستاني تؤثر بشكل مباشر في حفظ وترشيد العملية السياسية ورغم عدم رضاه على اداء السياسيين وامتناعه في استقبال السياسيين لكنه يبدي رأيه في مجمل الاحداث السياسية والاجتماعية والامنية ولم يغلق بابه امام الوفود الاجنبية والمنظمات

الدولية ومارس ضغطاً ايجابياً مباشراً على المتصدين للعمل السياسي والحكومي، ولم يترك العملية السياسية تذهب لمنحدرات سلبية، فكانت لطروحاته الاصلاحية الاثر الكبير في تصحيح مسارات الاداء السياسي والحكومي.

الاستنتاجات

- الواضح من رؤية وطروحات المرجع السيستاني انه يسعى لمجتمع ديني وليس لدولة دينية والى بناء دولة مؤسسات وليس بناء سلطة فهو يخاطب العراقيين بالمواطنين ولم يخاطب المسلمين فقط فهو يتعامل بمبدأ المواطنة والمساواة بين ابناء الشعب العراقي.
- تضمنت افكاره رؤى عصرية من خلال تبنيه لسيادة الشعب وولاية الامة على نفسها، واعطى الحق لتدخل المرجعية الدينية المتصدية في حفظ النظام العام وحفظ الاسس والثوابت الاسلامية والوطنية دون الدخول في التفاصيل او الامور التنفيذية.
- واجهت سلطات الاحتلال مواجهة سلمية ادت الى نتائج مهمة.
- لم يسع لشيء ذاتي بل كانت كل طروحاته واسهاماته عامة وشاملة.
- عمل بشكل رئيسي على تأسيس وعي وثقافة سياسية مجتمعية سليمة.
- اعطى غطاء وشرعية للنظام السياسي الجديد وحرية كاملة للقوى السياسية المتصدية.
- حافظ على الممتلكات العامة والخاصة وحرم الاعتداء عليها.
- اهتم بإعطاء دور للأمم المتحدة لسحب البساط من سلطة الاحتلال واعطاء شرعية دولية للنظام السياسي الجديد.

الهوامش

١) الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، العتبات العنبرية في الطبقات الجعفرية، تحقيق: الدكتور جودت القزويني، ١٩٩٨، ص٤٩ .

٢) حسين بركة الشامي، المرجعية الدينية من الذات الى المؤسسة، مؤسسة دار السلام، ٢٠٠٠، ص٣٧ .

٣) المصدر السابق، ص٤٢ .

٤) حسين بركة الشامي، مصدر سبق ذكره، ص٥٢ .
٥) الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، مصدر سبق ذكره، ص٦٠ .
٦) جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الامامية: دراسة في التطور السياسي والعلمي، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص٧٨ .
٧) حسين بركة الشامي، مصدر سبق ذكره، ص٦٢ .
٨) السيد محسن الامين العاملي، اعيان الشيعة، المجلد الرابع، ص٢٦١ .
٩) حسين شبر، تاريخ العراق المعاصر، ج٢، ٢٠٠٥، ص٣٠٤ .
١٠) جودت القزويني، مصدر سبق ذكره، ص١١٢ .
11) Mehdi Khalaji, The future of the Marjayia, April, 2012, P.3 .
١٢) المصدر السابق، ص٥ .
١٣) المصدر السابق، ص٦ .
١٤) محمد جميل عودة، الاسهامات السياسية في فكر المرجع الديني علي السيستاني في العراق بعد ٢٠٠٣، ص٢٥ .
١٥) رعد حسن، قبسات من تاريخ العراق السياسي ١٩١٤ – ٢٠١٤، ط١، ٢٠١٩، ص٧٥.
١٦) محمد جميل عودة، مصدر سبق ذكره، ص٤٢ .
١٧) حسين بركة الشامي، مصدر سبق ذكره، ص٦٥ .
١٨) رعد حسن، مصدر سبق ذكره، ص٧٧ .
١٩) فائز صالح محمود، دراسة في ملامح الفكر السياسي العربي والاسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٢٥ .
٢٠) رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الاسلام السياسي بـــ العراق "جزء الشيعة" المسبار للدراسات والبحوث، ط٣، ٢٠١٣، ص١٢١ .
٢١) جودت القزويني، مصدر سبق ذكره، ص٨١ .
٢٢) حسين بركة الشامي، مصدر سبق ذكره، ص٦٧ .
٢٣) محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني، شيعة العراق مصادر القوة والتحديات "دراسة لأبرز التحولات السياسية لشيعة العراق بعد ٢٠٠٣"، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقي، ط١، ٢٠١٤، ص٥٢ .
٢٤) ريدار فسر، شيعة العراق جذور الحركة الفيدرالية، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٧، بغداد – اربيل – بيروت، ص٣٠ .

٢٥) نجوى صالح الجواد، المرجعية الدينية والعراق الجديد، ط١، ٢٠٠٩، ص١٧ .

٢٦) علي السيستاني، رسالة جوابية موجهة الى السيد الاخضر الابراهيمي، مكتب المرجع السيستاني، النجف الاشرف، ١٩/ ٣/ ٢٠٠٤ .

٢٧) محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني، مصدر سبق ذكره، ص٤٤ .

٢٨) غسان سلامة يتحدث عن لقائه بالمرجع الشيعي اية الله السيد علي السيستاني في النجف عام ٢٠٠٣ بخصوص موضوع الدستور العراقي http://youtu.be.qn_x4dxLkl

٢٩) مجموعة باحثين، مأزق الدستور – نقد وتحليل –، الفرات للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦، ص١٣.

٣٠) علي السيستاني، بيان من مكتبه في النجف الاشرف ١٩/ جمادي الاول/ ١٤٢٤ هـ .

٣١) محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، الامام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في النجف الاشرف، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠٩ .

٣٢) فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، دار المعارف للطباعة، بيروت، ط١، ٢٠١٣، ص٢٦٧.

٣٣) دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ .

٣٤) علي السيستاني، بيان صادر من مكتبة في النجف الاشرف ١٨/ ١١/ ٢٠٠٨ .

٣٥) محمد جميل عوده، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

٣٦) المصدر السابق، ص١٤٢.

٣٧) سامي البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية، مطبعة البينة، النجف الاشرف، ٢٠١٦، ص١١٩.

٣٨) جهاد الاسدي، قراءة في موقف المرجوع من الوضع السياسي والانتخابات، الهيئة العلمية لمؤسسة شهيد المحراب، ط١، ٢٠١٣، النجف، ص٢٢ .

٣٩) مهدي الكربلائي، وكيل المرجع السيستاني، خطبة الجمعة، كربلاء المقدسة، ٢٣/ ٨/ ٢٠١٣ .

٤٠) المصدر السابق.

٤١) غسان العريفي، ادارة الخراب، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ١٤٣٧هـ، بيروت/ لبنان، ص١٤ .

٤٢) عبد المهدي الكربلائي، وكيل المرجع السيستاني، خطبة الجمعة، كربلاء المقدسة، ١٤/ ٦/ ٢٠١٤.

٤٣) عبد المهدي الكربلائي، وكيل المرجع السيستاني، خطبة الجمعة، كربلاء المقدسة، ٢٥/ ٧/ ٢٠١٤.